



الجمعية العمومية — الدورة الثانية والأربعون

تقرير اللجنة التنفيذية بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال

(مقدم من رئيس اللجنة التنفيذية)

أقرّت اللجنة التنفيذية التقرير المرفق بشأن المادة ١٨ من جدول الأعمال.
ويُوصى بأن تعتمد الجلسة العامة القرار ١/١٨

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنمية القدرات ودعم التنفيذ - السياسة العامة والأنشطة

عدم ترك أي بلد وراء الركب

١٨-١ استعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 19 المقدمة من الأمانة العامة بشأن التنفيذ العام ونتائج الأداء لأنشطة "برنامج الإيكاو في مجال تنمية القدرات ودعم التنفيذ - السياسة العامة والأنشطة" المُصطلح بها خلال الفترة الثلاثية ٢٠٢٢-٢٠٢٤ والتي ساهمت في النهوض بهدف الإيكاو الاستراتيجي بشأن "عدم ترك أي بلد وراء الركب"، بما في ذلك جهود الإيكاو في مجالي التدريب وتعبئة الموارد، فضلا عن المبادرات والبرامج الرامية إلى تعزيز تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومستجدات الأوضاع بشأن تنفيذ السياسة العامة للإيكاو واستراتيجياتها في هذا الشأن من أجل دعم التنفيذ. وقد نوهت اللجنة بالأداء التشغيلي والمالي الذي حققه برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ خلال الفترة الثلاثية الماضية، بما في ذلك أنشطته في مجالات التدريب، مجموعات الإيكاو لأدوات التنفيذ، والزملات، وتعبئة الموارد، التي كان لها دور فعّال في دعم التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف الاستراتيجي بشأن "عدم ترك أي بلد وراء الركب" وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واعترفت اللجنة بالدعم المقدم في جميع أقاليم الإيكاو، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. واتفقت اللجنة على دعوة الجمعية العمومية إلى اعتماد "البيان الموحد بسياسات وممارسات الإيكاو في مجال دعم التنفيذ" بصيغته المنقحة الواردة في المرفق (ج)، الذي يحل محل قرار الجمعية العمومية ٤١-٢٥.

١٨-٢ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 138 المقدمة من البرازيل بشأن المبادرات المحددة الأهداف الموجهة من الدولة دعماً للدول المجاورة في مجالات رئيسية مثل خدمات التفتيش على الرحلات الجوية وتطبيق إدارة انسياب الحركة الجوية وتصميم المجال الجوي وتحسين القدرات إلى المستوى الأمثل، وذلك بهدف تعزيز نظم الملاحة الجوية لديها. وأقرت اللجنة بأهمية التعاون الإقليمي باعتباره عاملاً تمكينياً رئيسياً لتحقيق أقصى قدر من نتائج تنمية القدرات ودعم التنفيذ.

١٨-٣ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 360 المقدمة من الكاميرون، برعاية مشتركة من كندا، بشأن الاقتراح الداعي إلى إنشاء منصة عالمية لتسهيل التبادلات بين الهيئات التي تسعى إلى نقل أو اقتناء معدات سلامة الطيران المدني وأمنه. وأقرت اللجنة بفوائد هذه المنصة ووفرت الدعم لتنفيذ هذه المبادرة شريطة أن تُستعرض بعناية عناصر من قبيل الاعتبارات المالية ودورة حياة المعدات وجوانب الامتثال للقواعد والتوصيات الدولية. وأحاطت اللجنة علماً بضرورة توفير الحماية على النحو الملائم للمعلومات الحساسة المتعلقة بأمن الطيران وغيرها من البيانات الفنية الحساسة المتعلقة بالمعدات الأمنية.

١٨-٤ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 147 المقدمة من كندا، برعاية مشتركة من الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الدور الحاسم للتعاون الفني في النهوض بأهداف الإيكاو الاستراتيجية، بما في ذلك مساهماتها الحيوية في تعزيز سلامة وأمن الطيران العالمي. وأقرت اللجنة بأهمية مواءمة مساهماتها وطلباتها لدعم التنفيذ مع أهداف الإيكاو الاستراتيجية لدعم الامتثال لاتفاقية شيكاغو وتعزيز سلامة وأمن الطيران. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على تنسيق الجهود الرامية إلى توسيع نطاق مبادرات بناء القدرات وتأثيرها على الصعيد العالمي، وتحسين التنسيق والتقليل من تكرار الجهود وضمان التنفيذ القائم على مبدأ تلبية الاحتياجات. وأقرت اللجنة بمطالبة الدول بالمساهمة والتعاون مع الإيكاو، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية، لدعم أنشطة بناء القدرات ودعم التنفيذ.

١٨-٥ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 392 المقدمة من كولومبيا بدعم من ١٧ دولة عضواً في لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية (LACAC) بشأن أهمية إدارة المعرفة والتعاون كركيزة للتحسينات في الإنتاجية وبناء القدرات وتحسين

العمليات إلى المستوى الأمثل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى جعل القطاع أكثر أماناً وكفاءة وابتكاراً. وأقرت اللجنة بأهمية إدارة المعرفة، التي يمكن أن تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإيكاو.

٦-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 430 المقدمة من مصر بشأن التدابير المقترحة لوضع آليات لإعادة تأهيل قطاع الطيران المدني في البلدان المتضررة من الحروب والنزاعات الإقليمية. وأقرت اللجنة بأهمية دور الإيكاو والدول، حسب الاقتضاء، في توفير الدعم للدول المتأثرة بالنزاعات والخلافات بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في "عدم ترك أي بلد وراء الركب" مع إيلاء الاعتبار الواجب للحساسيات في المناطق المتأثرة.

٧-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 133 المقدمة من جمهورية إيران الإسلامية حول الإجراءات المقترحة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في مجال الطيران لضمان إحراز تقدم متوازن وشامل بما يتماشى مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك إنشاء لجنة معنية بالمسؤولية الاجتماعية في مجال الطيران ووضع إطار ونظام للإبلاغ. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء إنشاء هذه اللجنة وما يتصل بها من آليات إبلاغ بالنظر إلى ولاية المنظمة ومواردها المحدودة.

٨-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 146 المقدمة من جنوب أفريقيا بشأن هدف الإيكاو الاستراتيجي "عدم ترك أي بلد وراء الركب"، الذي يدعم بناء القدرات وتقاسم الموارد الشحيحة فيما بين الدول الأعضاء، وذلك بهدف تحقيق الأهداف المتعلقة بالسلامة والأمن والبيئة، ضمن أهداف أخرى. وطلبت اللجنة إلى الدول الأعضاء دعم الهدف الاستراتيجي المتمثل في "عدم ترك أي بلد وراء الركب" وأيدت الطلب الموجه إلى الإيكاو بتعبئة وتخصيص موارد كافية لتنفيذ هذا الهدف، وشجعت الدول الأعضاء والمنظمات على تقديم الدعم، بطريقة منسقة، إلى الدول التي قد تحتاج إلى المساعدة.

٩-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 132 المقدمة من اللجنة الأفريقية للطيران المدني نيابة عن ٥٤ دولة أفريقية حول "تحقيق التوازن بين الأمن والاستدامة: التحديات الرئيسية لإضافة مراكز التدريب على أمن الطيران إلى برنامج التدريب المتقدم"، التي أقرت بالدور المحوري لأمن الطيران في حماية نظم النقل الجوي. وأكدت اللجنة مجدداً دور مراكز التدريب على أمن الطيران التابعة للإيكاو وأهمية الحفاظ على تدريب على أمن الطيران عالي الجودة وبأسعار معقولة لجميع الدول، تماشياً مع الهدف الاستراتيجي للإيكاو المتمثل في "عدم ترك أي بلد وراء الركب". كما أوصت بإجراء تقييم عملي ومالي شامل لتأثير إمكانية إضافة شبكة مراكز التدريب على أمن الطيران إلى برنامج التدريب المتقدم (Trainer Plus)، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية بما في ذلك النظر في نماذج بديلة. وأخيراً، سلطت اللجنة الضوء على الحاجة إلى توفير فرص متكافئة للحصول على التدريب على أمن الطيران مع الحفاظ على القدرة المستدامة على البقاء على المدى الطويل.

١٠-١٨ وأُحيط علماً بورقات المعلومات التالية: الورقة A42-WP/542 المقدمة من اليابان، والورقة A42-WP/363 المقدمة من كازاخستان، والورقتان A42-WP/499 وA42-WP/502 المقدمتان من باكستان، والورقة A42-WP/585 المقدمة من جمهورية الصين الشعبية نيابة عن قيرغيزستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وسريلانكا وتايلاند، والورقة A42-WP/590 المقدمة من سيشيل، والورقتان A42-WP/591 وA42-WP/592 المقدمتان من الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي وباقي الدول الأعضاء في اللجنة الأوروبية للطيران المدني والمنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية (يوروكنترول).

١١-١٨ تدعو اللجنة التنفيذية، في ضوء مداولاتها، الجلسة العامة إلى الموافقة على ما يلي:

أ) أن تعترف الإيكاو بالفوائد المحتملة لإنشاء منصة عالمية لتبادل معدات السلامة والأمن وتدعم تنفيذ هذه المبادرة شريطة أن تُستعرض بعناية عناصر مثل الاعتبارات المالية ودورة حياة المعدات وحماية المعلومات الحساسة المتعلقة بأمن الطيران والبيانات الفنية الحساسة وجوانب الامتثال للقواعد والتوصيات الدولية.

ب) أن تشجع الإيكو الدول الأعضاء على تنسيق الجهود الرامية إلى توسيع نطاق مبادرات بناء القدرات وتأثيرها على الصعيد العالمي وتحسين التنسيق والتقليل من ازدواج الجهود وضمان التنفيذ القائم على مبدأ تلبية الاحتياجات، فضلا عن المساهمة والتعاون مع الإيكو، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية، لدعم أنشطة بناء القدرات ودعم التنفيذ؛

ج) أن تشجّع الإيكو على مواصلة استكشاف نماذج بديلة وإجراء تقييم تشغيلي ومالي شامل لتأثير الإدماج المحتمل لشبكة مراكز التدريب على أمن الطيران مع برنامج التدريب المتقدم (Trainer Plus)، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية؛

د) أن تجري تعبئة وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذ الهدف الاستراتيجي المتمثل في "عدم ترك أي بلد وراء الركب" وتشجيع الدول الأعضاء والمنظمات على تقديم الدعم، بطريقة منسقة، إلى الدول التي قد تحتاج إلى المساعدة؛

هـ) أن يُعرض القرار التالي على الجلسة العامة ليحل، بعد اعتمادها له، محل قرار الجمعية العمومية ٤١-٢٥.

القرار ١٨/١: البيان الموحد بسياسات الإيكو في مجال التعاون الفني والمساعدة الفنية تنمية القدرات ودعم التنفيذ

لما كان المجلس قد اعتمد سياسات جديدة من أجل تنمية القدرات ودعم التنفيذ في شكل من أشكال المساعدة الفنية والتعاون الفني، والتي حلت محل سياسة المساعدة الفنية، وأقرتها الجمعية العمومية في الدورة الثامنة والثلاثين؛

~~ولما كان "التعاون الفني" هو أي شكل من أشكال المشاريع المطلوبة والممولة من الدول و/أو المنظمات، والمنفذة بواسطة إدارة التعاون الفني على أساس استرداد التكاليف، حيث يتم استرداد جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالمشروع؛~~

~~ولما كانت "المساعدة الفنية" هي أي شكل من أشكال المساعدة المقدمة من الإيكو إلى الدول، والممولة من الميزانية العادية و/أو الصناديق الطوعية، والمنفذة بواسطة أي إدارة أو مكتب وفقا لطبيعة المشروع ومدته.~~

ولما كانت الجمعية العمومية قد أقرت سياسات الإيكو الجديدة المتعلقة بدعم التنفيذ المقدم إلى الدول بهدف تعزيز واتساق سبل تنسيق وإدارة برامج ومشاريع ومنتجات وخدمات وأنشطة تنمية القدرات ودعم التنفيذ على نطاق المنظمة؛

ولما كانت الإيكو تقدم برنامجها لتنمية القدرات ودعم التنفيذ إلى الدول المتعاقدة في إطار نهج "الإيكو الواحدة" الذي يكفل الاضطلاع بتطوير ونشر وتقديم المنتجات والخدمات والأنشطة، مع التركيز على الملاءمة والاتساق والكفاءة والفعالية؛

وإقرارا بأن وجود برنامج إيكو موحد لتنمية القدرات ودعم التنفيذ سيزيد من تعزيز أنشطة المنظمة في مجال تنمية القدرات ودعم التنفيذ من أجل تلبية احتياجات الدول المتعاقدة على نحو أفضل؛

وإقرارا بأن برنامج الإيكو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ المقدم إلى الدول المتعاقدة أمر أساسي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في "عدم ترك أي بلد وراء الركب" على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل لدى المنظمة؛

فإن الجمعية العمومية:

- ١- تقرر أن مرفقات هذا القرار تشكل البيان الموحد بسياسات الإيكاو للتعاون الفني والمساعدة الفنية لتنمية القدرات ودعم التنفيذ كما كانت عند انتهاء الدورة الحادية والأربعين الثانية والأربعين للجمعية العمومية.
- ٢- تعلن أن هذا القرار يحل محل القرار ٤٤-٢٤-٤١-٢٥.

المرفق (أ)

برنامج برنامج الإيكاو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ للتعاون الفني والمساعدة الفنية

- لما كان نمو وتحسين الطيران المدني يشكل إسهاما قويا في التنمية الاقتصادية للدول؛
- ولما كان الطيران المدني يمثل عنصرا مهما للتقدم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وللتعاون فيما بينها على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي والعالمي؛
- ولما كان بوسع الإيكاو أن تساعد الدول على تقديم طيرانها المدني والنهوض في الوقت ذاته بتحقيق الأهداف الاستراتيجية؛
- ولما كان القرار رقم A (IX) 222 الصادر في ١٥/٨/١٩٤٩ عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر بتاريخ ١٦/١١/١٩٤٩ وأيدته الجمعية العمومية للإيكاو في قرارها رقم ٤-٢٠، قد طلب من جميع منظمات الأمم المتحدة أن تشارك على نحو كامل في البرنامج الموسع لتقديم المساعدة الفنية من أجل التنمية الاقتصادية، ولما كانت الإيكاو بوصفها الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لشؤون الطيران المدني قد بدأت تنفذ منذ سنة ١٩٥١ مشاريع التعاون الفني والمساعدة الفنية بتمويل من حساب الأمم المتحدة الخاص للمساعدة الفنية والذي نشأ بموجب القرار أعلاه؛
- ولما كان العجز الكبير الذي حدث من سنة ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٩٥ قد اقتضى وضع سياسات جديدة للتعاون الفني والمساعدة الفنية وتجديد الهيكل التنظيمي لإدارة التعاون الفني لدى الإيكاو؛
- ولما كان تنفيذ السياسات الجديدة للتعاون الفني والمساعدة الفنية التي أيدتها الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العمومية واستندت إلى مفهوم الاكتفاء بالعدد الأساسي من الموظفين، ودمج إدارة التعاون الفني في هيكل المنظمة، وإنشاء آلية الإيكاو لتمويل تنفيذ الأهداف، بالإضافة إلى تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة التعاون الفني في التسعينات، قد أدت إلى خفض التكاليف بدرجة كبيرة وإلى تحسين ملحوظ للأوضاع المالية في برنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية؛
- ولما كانت أهداف السياسات الجديدة قد شددت على أهمية برنامج التعاون الفني والمساعدة الفنية لتنفيذ القواعد والتوصيات الدولية وخطط الملاحة الجوية، ولتطوير البنية الأساسية للطيران المدني والموارد البشرية في الدول النامية التي تحتاج إلى تعاون فني أو مساعدة فنية من الإيكاو؛

ولما كان توحيد ورصد تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية هما من الوظائف المهمة للمنظمة وإذ تم التشديد على دور الإيكاو إزاء التنفيذ ودعم الدول المتعاقدة؛

ولما كان المجلس قد أقرّ اعتبار المساعدة الفنية والتعاون الفني اتجاهاً استراتيجياً جديداً يُنفَّذ في سياق نهج "الإيكاو الواحدة"؛

ولما كانت سياسة الإيكاو الجديدة بشأن دعم التنفيذ المقدم إلى الدول، والتي اعتمدها المجلس، تهدف إلى تعزيز واتساق سُبل تنسيق وإدارة برامج ومشاريع ومنتجات وخدمات وأنشطة تنمية القدرات ودعم التنفيذ، وضمان أن يكون الدعم المقدم إلى الدول في كافة مجالات الطيران المدني وثيق الصلة بالواقع ويتسم بالكفاءة والاتساق من حيث المحتوى وسُبل التنفيذ، بصرف النظر عن مصدر المساعدة أو آلية التمويل المرتبطة به؛

ولما كان القرار ٣٥-٢١ قد شجع المجلس والأمين العام على اعتماد هيكل وآلية يتبعان الممارسات التجارية لإقامة شراكات مثمرة مع شركاء التمويل والدول المنتفعة؛

ولما كان القرار ٣٩-٢٣ قد حث الدول الأعضاء والصناعة والمؤسسات المالية والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين على التنسيق والتعاون فيما بينهم ودعم تنفيذ أنشطة المساعدة بما يتماشى مع الأولويات العالمية والإقليمية التي حددتها الإيكاو، بما يجنب ازدواج الجهود؛

~~ولما كان~~ المجلس قد وافق على إعطاء إدارة التعاون الفني مزيداً من المرونة التشغيلية في ظل الإشراف والمراقبة الملائمين على أنشطة التعاون الفني والمساعدة الفنية. (نُقلت)

ولما كان التعاون الفني تنمية القدرات ودعم التنفيذ مجالاً يتسم بالديناميكية والتعقيد في سياق بيئة تكنولوجية سريعة التطور، بما يؤثر على احتياجات الدول ومصالح شركاء التنمية، مما يتطلب أساليب مبتكرة من أجل التصدي للتحديات المتأصلة بشكل فعال وتحسين جودة النواتج ورفع السعة والكفاءة وضمان قدر أكبر من الموثوقية نحو الامتثال للقواعد القياسية والتوصيات الدولية وتعزيز التنافسية في أسواق الطيران العالمية؛

ولما كان المجلس قد صدّق على استراتيجية جديدة ونموذج أعمال جديد لإدارة التعاون الفني تهدفان إلى تحسين الخدمات المقدمة بالشراكة مع إدارات الإيكاو الأخرى ومكاتبها الإقليمية وتقديم قيمة أكبر للجهات المستفيدة من الدول والهيئات غير الحكومية؛

ولما كانت المنظمة قد حولت تركيزها نحو بناء هوية مميزة أكثر قوة وتماسكاً، تتمحور حول رسالتها وخدماتها الجوهرية، وبذلك وافق الأمين العام على إعادة تسمية إدارة التعاون الفني إلى إدارة تنمية القدرات والتنفيذ، مما يعكس التزام المنظمة بتعزيز قدرات الطيران، بما في ذلك النطاق الكامل لما تقدمه الإيكاو من خدمات ودعم بهدف تلبية احتياجات الدول المتعاقدة على نحو أفضل؛

ولما كان المجلس قد وافق على إعطاء إدارة تنمية القدرات ودعم التنفيذ مزيداً من المرونة التشغيلية في ظل الإشراف والمراقبة الملائمين؛

ولما كانت جميع أنشطة تنمية القدرات ودعم التنفيذ التي تقدمها المنظمة للتعاون الفني للمنظمة مبنية على مبدأ استرداد التكاليف، وأنه ينبغي اتخاذ تدابير لخفض التكاليف الإدارية والتشغيلية بقدر الإمكان؛

ولما كان برنامجا التعاون الفني والمساعدة الفنية برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ وما يتصل به بهما من إيرادات في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية لفترة السنوات الثلاث وما بعدها لا يمكن تقديره بدقة، ويمكن أن يتفاوت بشكل كبير بناءً على عوامل متباينة تخرج عن سيطرة الإيكاو؛

ولما كان حجم برنامج التعاون الفني تنمية القدرات ودعم التنفيذ قد تراجع تقلص بشكل بالغ خلال الفترة الثلاثية الحالية السابقة بينما تدهور الوضع المالي لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية تدهوراً بالغاً، وازداد تفاقم مع تفاقم الوضع بسبب الآثار الانعكاسات غير المسبوق التي خلفتها جائحة فيروس كورونا وبطء وتيرة تعافي قطاع النقل الجوي؛

ولما كانت الفترة الثلاثية الحالية تشهد زيادة في استدامة الاستثمارات في بناء القدرات وتطوير البنية التحتية، مما يساهم في الانتعاش المطرد لعمليات برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ إلى مستويات ما قبل الجائحة وتحقيق أداء مالي قوي؛

ولما كان المجلس قد اعتمد سياسة لاسترداد التكاليف للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الدعم المتبادل بين الميزانية العادية ومصادر التمويل من خارج الميزانية من خلال تخصيص تكاليف بشكل أكثر ملاءمة، مع ضمان القدرة التنافسية، معنية بتوزيع التكاليف فيما بين الميزانية العادية وصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية المتكبد مقابل الخدمات التي يقدمها البرنامج العادي إلى إدارة التعاون الفني والخدمات التي تقدمها إدارة التعاون الفني إلى البرنامج العادي.

فإن الجمعية العمومية:

برنامجا التعاون الفني والمساعدة الفنية برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ

١- تسلّم بأهمية برنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ في دفع الأهداف الاستراتيجية وعوامل التمكين عالية الأولوية والأولويات الرئيسية لدى المنظمة، مما يؤكد من جديد على التزامها بمبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب" في مجال تنمية الطيران، مع الإسهام أيضاً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات الصلة، التشجيع على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة؛

٢- تؤكد من جديد على أن برنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية اللذين ينفذان برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ الذي يجري تنفيذه وفقاً للقواعد والأنظمة والإجراءات التي وضعتها الإيكاو يشكلان نشاطاً دائماً وذا أولوية ضمن أنشطة الإيكاو، ويكمل دور البرنامج العادي في تزويد الدول بالدعم لكي تنفذ سياسات الإيكاو والقواعد والتوصيات الدولية وإجراءات خدمات الملاحة الجوية والخطط العالمية وخطط الملاحة الإقليمية والوطنية وإجراءات خدمات الملاحة الجوية وبرنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية والمواد الإرشادية تنفيذاً فعالاً وتنمية وتحديث البنية الأساسية لهيئات الطيران المدني وتدريب مواردها البشرية وبناء قدراتها؛

٣- تؤكد من جديد على أن إدارة تنمية القدرات والتنفيذ هي إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الإيكاو لتقديم المساعدة المصممة خصيصاً للدول في مجال الطيران المدني بما يفيد مجتمع الطيران المدني بكامله؛ (نُقلت من أسفل)

٤- تعترف بالدور المحوري لبرنامجها للتدريب العالمي على الطيران في تعزيز كفاءات المهنيين العاملين في مجال الطيران في جميع أنحاء العالم عن طريق ضمان حصول الدول على تدريب موحد وعالي الجودة ومحدد الهدف لدعم تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو وتعزيز نظم الطيران المدني لديها؛

٥٤- **تؤكد من جديد** على ضرورة تعزيز برنامجي الإيكو للتعاون الفني والمساعدة الفنية برنامج الإيكو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ في حدود الموارد المالية الراهنة، وذلك على مستوى المقر والمكاتب الإقليمية وعلى المستوى الميداني، بما يتيح للمنظمة أداء دورها بمزيد من الكفاءة والفاعلية مع الفهم أنه لن تكون هناك زيادة في تكاليف المشاريع؛

٥٤- **تؤكد من جديد** على أن إدارة التعاون الفني هي إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الإيكو لمساعدة الدول على سد الثغرات في مجال الطيران المدني بما يفيد مجتمع الطيران المدني بكامله؛ (نقلت إلى أعلى)

٦٥- **تؤكد من جديد** على أن تحسين التعاون والتنسيق فيما يتعلق ببرامج ومشاريع وأنشطة الإيكو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ التعاون الفني والمساعدة الفنية لأنشطة الإيكو ينبغي أن يسير يتم من خلال تحديد واضح لصلاحيات وأنشطة كل إدارة لتجنب الازدواج والتكرار؛

٦- **تقر** سياسة الإيكو الجديدة بشأن دعم التنفيذ المقدم إلى الدول، التي اعتمدها المجلس، والتي تهدف إلى تعزيز واتساق سبل تنسيق وإدارة برامج ومشاريع وخدمات وأنشطة دعم التنفيذ، وتسلم بأن وجود برنامج مشترك لدعم التنفيذ المقدم إلى الدول سيسهم في زيادة تقوية أنشطة دعم التنفيذ التي تقدمها المنظمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل؛ (نقلت إلى الديباجة)

٧- **تطلب** إلى الأمين العام تحسين عملية تخصيص الموارد وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لأغراض برامج ومشاريع وأنشطة تنمية القدرات ودعم التنفيذ، وذلك مع مراعاة اعتبارات التخصص والمؤهلات والخبرات ومحدودية الموارد المالية والبشرية وفصل الواجبات ومهمة كل جهة تنظيمية داخل الأمانة العامة؛

٨- **تؤكد من جديد** على أن أي عجز مالي قد يحدث في ميزانية التكاليف في نهاية أي سنة مالية ينبغي أن يمول في المقام الأول من الفائض المتراكم في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية، على أن يكون اللجوء إلى تمويله من الميزانية العادية ميزانية البرنامج العادية هو الملاذ الأخير؛

٩- **تطلب** من الأمين العام تنفيذ تدابير أكثر كفاءة، بما يؤدي إلى خفض تدريجي في تكاليف الدعم الإداري المحملة على مشاريع ومنتجات وخدمات تنمية القدرات ودعم التنفيذ التعاون الفني والمساعدة الفنية؛

١٠- **تؤكد من جديد** أن هذه التكاليف التي تستردها المنظمة مقابل خدمات الدعم المقدمة إلى إدارة تنمية القدرات والتنفيذ التعاون الفني، يجب أن تكون متصلة اتصالاً مباشراً وحصرياً بعمليات المشروع لكي يتسنى الحفاظ على تكاليف الدعم الإداري عند أدنى حد.

الإيكو بوصفها الوكالة المعترف بها في الطيران المدني

١١- **تذكر** الدول المتعاقدة الرغبة في تطوير أو تحسين بنيتها الأساسية في مجال الطيران المدني بأن تدرس مزايا استخدام "برنامج الإيكو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ للتعاون الفني" لأغراض مشاريعها في مجال الطيران المدني؛

١٢- **تطلب** إلى الأمين العام الاستمرار في إنكاء وعي الدول وقطاع الطيران والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية والهيئات المالية والجهات المانحة والأمم المتحدة بشأن مزايا الاستعانة بالإيكافو لتنفيذ وتمويل مشاريع بناء القدرات وتطوير البنية الأساسية في مجال الطيران المدني؛

١٣- **توصي** الدول المانحة ومؤسسات التمويل وغيرها من شركاء التنمية، ولا سيما صناعة الطيران والقطاع الخاص، بإعطاء الأولوية للإيكافو، في الحالات المناسبة، في عمليات تحديد وصياغة وتحليل وتنفيذ وتقييم مشاريع الطيران المدني في مجالي التعاون الفني والمساعدة الفنية، **وتطلب** أن يواصل الأمين العام الاتصال بهذه الهيئات وبالدول التي يمكنها أن تتلقى المساعدة، وذلك لتخصيص الأموال لتنمية الطيران المدني مع الاعتماد على الإيكافو بوصفها الوكالة التنفيذية؛

١٤- **توصي** الدول المتعاقدة التي لديها برامج معونة ثنائية أو برامج معونة تحت رعاية الحكومة بأن تقيم الاعتبار لأهمية الاستعانة ببرنامجي الإيكافو للتعاون الفني والمساعدة الفنية ببرنامج الإيكافو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ من أجل تنفيذ البرامج الرامية إلى تقديم المساعدات إلى الطيران المدني.

توسيع نطاق أنشطة التعاون الفني والمساعدة الفنية تنمية القدرات ودعم التنفيذ

١٥- **تؤكد من جديد** على أن اعتماد الممارسات ذات الوجهة التجارية لتحقيق الاستدامة المالية في إدارة تنمية القدرات **والتنفيذ** **التعاون الفني** يقتضي إنشاء آليات مرنة تيسر التعاون مع الجهات المستفيدة المحتملة في إطار المشاريع الجديدة لتطوير الطيران المدني، والشراكات المبرمة مع الدول والجهات المانحة والجهات المختصة الأخرى بشأن فرص تعبئة الموارد، وتدعو الأمين العام إلى تحديد الآليات التي من شأنها أن تسمح للإيكافو بالمشاركة في مناقصات مشاريع تطوير الطيران المدني التي تصدرها المؤسسات المانحة ومصارف التنمية والهيئات المالية الدولية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات التي تطبقها الأمم المتحدة، وتنظم الطريقة التي تعمل بها الإيكافو مع القطاع مع مراعاة النماذج القائمة التي تستخدمها هيئات الطيران المدني الدولية الأخرى، ومع ضمان وجود الضوابط الملائمة والحفاظ على السمعة الطيبة التي تتمتع بها الإيكافو؛

١٦- **تؤكد من جديد** على الحاجة إلى توسيع نطاق خدمات تنمية القدرات ودعم **التنفيذ** **التعاون الفني** والمساعدة الفنية التي تقدمها الإيكافو ليشمل الهيئات غير الحكومية (العامة أو الخاصة) المعنية مباشرة بالطيران المدني، وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف الإيكافو الاستراتيجية، وينبغي لهذا التعاون وتلك المساعدة أن تشمل جملة أمور منها الأنشطة التي كانت توفرها عادة هيئات الطيران المدني الوطنية والجاري خصصتها حالياً إلى حد ما حيث تظل الدولة بموجب اتفاقية شيكاغو تحمل مسؤولية ضمان نوعية الخدمات المقدمة وامتثالها للقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكافو، **وتطلب** إلى الأمين العام إبلاغ سلطة الطيران المدني المعنية بالجوانب الفنية للمشروع فور بدء المفاوضات مع الهيئات غير الحكومية؛

١٧- **تؤكد من جديد** على ضرورة توسيع نطاق خدمات تنمية القدرات ودعم **التنفيذ** **التعاون الفني** والمساعدة الفنية التي تقدمها الإيكافو بناء على الطلب ليشمل هذا النطاق الهيئات غير الحكومية (العامة والخاصة) التي تنفذ في الدول المتعاقدة مشاريع في مجال الطيران المدني تهدف إلى تعزيز سلامة وأمن وفاعلية النقل الجوي الدولي، **وتكلف** الأمين العام بالنظر في كل طلب على حدة من الطلبات التي تقدمها هذه الهيئات للحصول من الإيكافو على التعاون والمساعدة في المجالات التقليدية للتعاون الفني والمساعدة الفنية، مع إقامة اعتبار خاص للالتزام في المشاريع بالقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكافو وللسياسات واللوائح الوطنية السارية ذات الصلة التي تصدرها الدولة المتلقية؛

١٨- تطلب إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ إجراءات منسقة ومستدامة تهدف إلى ضمان التوفيق التدريجي بين برنامجي المساعدة الفنية والتعاون الفني كي يؤدي برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ مهمته يؤدي مهمتهما بصورة متسقة ومتوائمة، وتدعم وتشجع على وضع حلول جديدة مبتكرة لمشاريع وأنشطة تنمية القدرات ودعم التنفيذ ضمن نهج "الإيكو الواحدة" المعزز لتحقيق قدر أكبر من التأزر؛

١٩- تشجع على استخدام النظم والأدوات التي من شأنها أن تدعم تخطيط برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ وتطويره وإدارته، وتطلب إلى الأمين العام توفير الوسائل اللازمة لإتاحة هذه التكنولوجيات من أجل دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل؛

اتفاقات إطارية التعاون الفني والمساعدة الفنية

٢٠- تؤكد من جديد على أن تستخدم الإيكو في إطار برنامجيها للتعاون الفني والمساعدة الفنية برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ اتفاقات الصناديق الائتمانية واتفاقات الخدمات الإدارية وخدمة مشتريات الطيران المدني والاتفاقات الإطارية الأخرى وترتيبات التمويل حسب الاقتضاء لتقديم أقصى تعاون ومساعدة لأصحاب المصلحة الذين ينفذون مشاريع الطيران المدني؛

٢١- تنظر بعين الارتياح إلى مبادرات الدول الرامية إلى الاعتماد بصورة أكبر على هذه الترتيبات للحصول على التعاون الفني والمساعدة الفنية منتجات وخدمات تنمية القدرات ودعم التنفيذ في مجال الطيران المدني.

المرفق (ب)

تمويل برامج ومشاريع وأنشطة تنمية القدرات ودعم التنفيذ برنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية

لما كانت دول أعضاء كثيرة تقتصر على الأموال اللازمة لتطوير واستدامة بنيتها الأساسية ومواردها البشرية في مجال الطيران وسدّ الثغرات المكتشفة على نحو يتسم بالكفاءة والاتساق؛

ولما كانت الأموال المتاحة لدعم تنمية القدرات ودعم التنفيذ في مجال الطيران المدني غير كافية لإشباع احتياجات الطيران المدني، ولا سيما في البلدان النامية؛

ولما كان برنامج الإيكو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ يتلقى الموارد من الميزانية العادية للمنظمة، وصناديق الإيكو الطوعية، والمساهمات العينية، وآليات استرداد التكاليف، وتحقيق الإيرادات، ومن خلال الترتيبات التعاونية والاستفادة من الموارد والخبرات عبر التواصل مع الشركاء المحتملين بما يتماشى مع سياسة الإيكو بشأن التفاعل مع الأطراف الخارجية؛

ولما كان برنامج التعاون الفني لتنمية القدرات ودعم التنفيذ ممولاً، باستثناءات صغيرة، من خلال توفير البلدان النامية للأموال اللازمة لمشاريعها؛

ولما كان برنامج المساعدة الفنية ممولاً من صناديق التبرعات ومن خلال الميزانية العادية للمنظم؛

ولما كانت هيئات الطيران المدني في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية هي التي تحتاج على وجه الخصوص إلى أكبر قدر من الدعم، وهي التي تعتمد أساساً في الوقت ذاته على المؤسسات المالية وصناعة القطاع لتمويل مشاريعها للتعاون الفني؛

ولما كان التمويل الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوجه بصفة رئيسية إلى تنمية قطاعات غير الطيران المدني، وأصبحت مساهماته المالية في أنشطة الطيران المدني أقل بكثير عن ذي قبل حتى وصلت إلى أقل من واحد في المائة من برنامجي الإيكاو للتعاون الفني والمساعدة الفنية برنامج الإيكاو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ، ولكن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم الإداري للإيكاو على المستوى الوطني؛

ولما كانت سرعة التطور التكنولوجي في الطيران المدني تقتضي من الدول النامية أن تتفق مبالغ كبيرة على تجهيزات الطيران الأرضية توخياً لمواكبة ذلك التطور وأن تواصل بذل جهد متزايد لتدريب موظفي الطيران الوطنيين وهذا الجهد يفوق مواردها المالية وتجهيزاتها التدريبية؛

ولما كانت الجمعية العمومية قد وضعت "آلية تمويل تنفيذ أهداف الإيكاو" بقصد تعبئة موارد إضافية لمشاريع التعاون الفني والمساعدة الفنية الضرورية لتنفيذ القواعد والتوصيات الدولية والتجهيزات والخدمات المقررة في خطط الملاحة الجوية، وبقصد تنفيذ توصيات الإيكاو المرتبطة بعمليات التدقيق وسد الثغرات المكتشفة؛

ولما كان المجلس قد أنشأ صناديق ائتمانية محدّدة الغرض ومتعدّدة المانحين بهدف مساعدة الدول الأعضاء في النهوض بالطيران المدني؛

ولما كان بناء الشراكات وتعبئة الموارد مسألة ضرورية للحصول على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من أجل تنمية القدرات ودعم التنفيذ وتقادي تكرار الجهود؛

ولما كانت المؤسسات التمويلية تتوقع من منفذي المشاريع التي تمولها أن ينفذوها بسرعة وفاعلية وأن يقدموا معلومات تفصيلية وفورية عن أنشطة هذه المشاريع وأوضاعها المالية؛

ولما كان المجلس قد وافق على سياسة الإيكاو لتعبئة الموارد لدمج إطار إدارة صناديق الإيكاو الطوعية فيها بهدف تعزيز جهود تعبئة الموارد.

فإن الجمعية العمومية:

١- **تطلب إلى** مؤسسات التمويل والدول المانحة وشركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك قطاع الصناعة والقطاع الخاص، إعطاء أقصى أولوية لتنمية قطاع النقل الجوي في البلدان النامية، وتطلب إلى رئيس المجلس والأمين العام والأمانة العامة تكثيف الاتصال بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة إسهامهما في مشاريع وبرامج الإيكاو للتعاون الفني والمساعدة الفنية؛

- ٢- **تسترعي انتباه** مؤسسات التمويل والدول المانحة وشركاء التنمية الآخرين إلى أن الإيكاو هي الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالطيران المدني، وأنها من هذا المنطلق الوكالة التي قبلتها الأمم المتحدة بوصفها السلطة الخبيرة التي توفر **التعاون الفني والمساعدة الفنية** لتنمية القدرات ودعم التنفيذ للبلدان النامية من أجل تنفيذ مشاريع الطيران المدني؛
- ٣- **تبحث** الدول المتعاقدة المرتبطة بمصادر التمويل على أن تسترعي انتباه ممثليها في تلك المنظمات إلى أهمية تقديم التعاون والمساعدة إلى مشاريع الطيران المدني، ولا سيما المشاريع الضرورية لإنشاء البنية الأساسية الحيوية للنقل الجوي و/أو الضرورية للتنمية الاقتصادية في البلد؛
- ٤- **تبحث** الدول المتعاقدة على إعطاء أولوية عالية لتنمية الطيران المدني من خلال تعزيز الاعتراف الواسع النطاق بالدور الحاسم للطيران في التنمية الوطنية، وبالتالي تعزيز الاستثمار وإعادة الاستثمار في قطاع الطيران المدني، وعلى أن تبادر عندما تلتزم التعاون والمساعدة الخارجيين لهذا الغرض من خلال المستوى الحكومي الملائم إلى إفادة مؤسسات التمويل برغبتها في إشراك الإيكاو بوصفها وكالة منفذة في مشاريع الطيران المدني التي قد تمولها تلك المنظمات؛
- ٥- **تشجع** البلدان النامية على أن تطلب الحصول على الأموال اللازمة لتنمية قطاعات طيرانها المدني من جميع المصادر الأخرى لاستكمال الأموال المتاحة في الميزانيات الوطنية ومؤسسات التمويل والدول المانحة وشركاء التنمية الآخرين، حتى تتقدم هذه التنمية بأسرع ما يمكن؛
- ٦- **تسليم** بأن المساهمات المقدمة من المانحين خارج إطار الميزانية تتيح لبرنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ أن يعزز الدعم الذي يقدمه لبرنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية أن يوسع نطاق الخدمات التي يقدمها إلى الدول بخصوص في مجالات السلامة الجوية، وسعة شبكة الملاحة الجوية وكفاءتها، وأمن الطيران والتسهيلات، والتنمية الاقتصادية للنقل الجوي، والاستدامة البيئية، وذلك لضمان "عدم ترك أي بلد وراء الركب"؛ كما تقر بأن مثل هذه المساهمات ستدفع الجهود نحو بلوغ أهداف الإيكاو الاستراتيجية، وتعالج الاحتياجات والفرص والتحديات الناشئة من خلال تسهيل تنفيذ سياسات منسقة عالمياً، والقواعد والتوصيات الدولية والأطر التنظيمية والإرشادات والأدوات، فضلاً عن تصحيح أوجه القصور التي جرى تحديدها من خلال عمليات التدقيق التي تجريها الإيكاو بغرض تعزيز قدرات الدول على الرقابة والمساءلة والحماية البيئية والكفاءة فيما يتعلق بمجال الطيران المدني، بما يشكل مزيداً من الإسهام في بلوغ الأهداف الاستراتيجية، وخصوصاً تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية وسد الثغرات التي كشفتها عمليات التدقيق؛
- ٧- **تأذن** للأمانة العامة بأن تتلقى للأمين العام بأن يتلقى باسم برنامج الإيكاو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ لبرنامجي الإيكاو للتعاون الفني والمساعدة الفنية المساهمات المالية أو العينية التي تقدم إلى المشاريع التعاون الفني والمساعدة الفنية، ولا سيما المساهمات الطوعية التي تقدم على شكل خبرات فنية ومنح دراسية ومنح تدريبية ومعدات التدريب وأموال التدريب من الدول ومؤسسات التمويل وغيرها من المصادر الأخرى العامة والخاصة، وبأن يعمل وسيطا بين الدول بخصوص تقديم المنح الدراسية والمنح التدريبية ومعدات التدريب؛
- ٨- **تبحث** الدول القادرة على توفير أموال إضافية لبرنامج الإيكاو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ لبرنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية التابعين للإيكاو عن طريق صناديق الإيكاو الطوعية، بما في ذلك صندوق تنمية القدرات ودعم التنفيذ، وذلك

التبرعات الخاصة بالإيكاو من أجل تنفيذ مشاريع في مجال الطيران المدني، أو مجموعات أدوات التنفيذ أو أي مساهمات أخرى تساعد على دعم الدول فيما تبذله من جهود للامتثال للقواعد والتوصيات الدولية وتلبية احتياجاتها المُكمّلة المتعلقة بالطيران المدني؛

٩- **تشجيع** الدول وشركاء التنمية الآخرين، ولا سيما صناعة الطيران والقطاع الخاص، على الإسهام في آلية تمويل تنفيذ أهداف الإيكاو لأنها تمكنهم من المشاركة في تنفيذ مشاريع الإيكاو للطيران المدني؛

١٠- **تدعو** الدول المتعاقدة إلى توفير موارد مالية وبشرية دائمة من خلال "برنامج الإيكاو للمتطوعين في مجال الطيران"، من أجل تطوير قدرات الدول المستفيدة في مجال تنفيذ قواعد الإيكاو وتوصياتها الدولية وكذلك تعزيز نموها وقدرتها على الاعتماد على النفس؛

١١- **تطلب** إلى المجلس أن يقدم المشورة والمساعدة إلى البلدان النامية لدعم مؤسسات التمويل والدول المانحة وشركاء التنمية الآخرين من أجل تنفيذ البرامج الإقليمية وشبه الإقليمية للسلامة الجوية وأمن الطيران، مثل برنامج التنمية التعاونية للسلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران (COSCAP) والبرنامج التعاوني لأمن الطيران (CASP).

١٢- **تطلب** إلى الأمين العام العمل على تعزيز جهود تعبئة الموارد لتأمين الموارد المالية من أجل تنمية القدرات ودعم التنفيذ بهدف تقليل التفاوتات الكبيرة في معدلات التنفيذ، وتعزيز تطوير النقل الجوي عبر مختلف الأقاليم لتحقيق منظومة طيران مدني سليمة ومجدية اقتصاديا وميسرة للجميع؛

١٣- **تقر** بأهمية اتباع نهج موجه وقائم على البيانات من أجل تحديد أولويات تنمية القدرات ودعم التنفيذ تحديداً فعّالاً.

المرفق (ج)

تنفيذ برنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ

لما كان هدف الإيكاو هو تأمين سلامة وانتظام نمو الطيران المدني الدولي في العالم أجمع؛

ولما كان تنفيذ مشاريع التعاون الفني والمساعدة الفنية تنمية القدرات ودعم التنفيذ يكمل أنشطة البرنامج العادي الرامية إلى بلوغ أهداف الإيكاو الاستراتيجية؛

ولما كانت الدول المتعاقدة تعتمد أكثر فأكثر على الإيكاو للحصول على المشورة والتعاون الفني والمساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ القواعد والتوصيات الدولية وتنمية طيرانها المدني من خلال تعزيز هيئاتها وتحديث بنيتها الأساسية وتنمية مواردها البشرية؛

ولما كانت الحاجة ملحة إلى إجراء المتابعة والتصحيح الفعال فيما يتعلق ببرنامج الإيكاو العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية وفقاً لنهج الرصد المستمر والبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران وفقاً لنهج الرصد المستمر حتى يتسنى تقديم الدعم إلى الدول لسد الثغرات المكتشفة، بما في ذلك الشواغل البارزة في مجال السلامة والأمن؛

ولما كان قيام إدارة للتعاون الفني تنمية القدرات والتنفيذ أو أي طرف آخر خارج الإيكاو بتنفيذ المشاريع مع الالتزام تماماً بالقواعد والتوصيات الدولية يسفر عن تعزيز جوهري لسلامة وأمن وكفاءة الطيران المدني في جميع أنحاء العالم، ويدعم بشكل فعّال تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات الصلة بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة من خلال مبادرة الإيكاو "عدم ترك أي بلد وراء الركب"؛

ولما كانت جائحة فيروس كورونا وبطء وتيرة تعافي قطاع النقل الجوي كان لهما بالغ الأثر على الطيران المدني وعلى الإمكانيات المادية لدى الدول ومصادر التمويل الأخرى، من حيث إيلاء الأولوية للاستثمارات في تطوير الطيران المدني ومشاريع البنية الأساسية حول العالم، مما أدى إلى إلغاء مشاريع **التعاون الفني** تنمية القدرات ودعم التنفيذ التي تجريها الإيكاو أو تعطيلها؛

ولما كانت الإيكاو قد أعدت مواداً إرشادية عملية وموائمة لصالح الحكومات والمشغلين في القطاع بقصد إعادة تشغيل قطاع النقل الجوي الدولي والتعافي من تداعيات الجائحة على مستوى عالمي منسق وجعل الطيران أكثر استدامة ومرونة فيما بعد انتهاء الجائحة؛

ولما كانت مجموعات الإيكاو لأدوات التنفيذ مستمرة في تقديم حل شامل من خلال حزمة موحدة من استشارات الخبراء والمواد الإرشادية وأدوات التدريب لتنفيذ القواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو في مختلف المجالات قد أعدت ونفذت بما يتفق تماماً مع التدابير والتوصيات الواردة في تقرير فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران (CART)، التي شكلت عنصراً رئيسياً في تنفيذها؛

ولما كان التمويل المقدم إلى برنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ من خارج الميزانية يتيح للإيكاو أن تقدم الدعم الأولي إلى الدول التي تحتاج إلى المساعدة لسد الثغرات التي كشفتها عمليات التدقيق التي تجريها الإيكاو، وأن تساعد في الجهود التي تبذلها الدول لإعادة التشغيل والتعافي ومواجهة الأزمات المتعلقة بفيروس كورونا؛

ولما كانت أعمال تقييم المشاريع التالية للتنفيذ تشكل أداة قيمة لتقييم ورصد تأثير فرادى المشاريع على الطيران وتخطيط المشاريع في المستقبل؛

ولما كانت الهيئات غير الحكومية (العامة والخاصة) التي تنفذ مشاريع في مجال الطيران المدني لحساب الدول المتعاقدة تعتمد على الإيكاو أكثر فأكثر للحصول من خلال إدارة **التعاون الفني** تنمية القدرات والتنفيذ على المشورة والتعاون الفني والمساعدة الفنية ومنتجات وخدمات تنمية القدرات ودعم التنفيذ، في مجالات **التعاون الفني** والمساعدة الفنية التقليدية وضمان التزام المشاريع بالقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو.

فإن الجمعية العمومية:

١- **توجّه انتباه** الدول المتعاقدة التي تطلب **التعاون الفني** والمساعدة الفنية خدمات تنمية القدرات ودعم التنفيذ إلى المزايا التي يمكن تحصيلها من المشاريع المحددة بوضوح والمستندة إلى خطط رئيسية للطيران المدني؛

٢- **تحثّ** الدول المتعاقدة، عند تنفيذ مشاريع تطوير الطيران المدني من خلال الإيكاو، على إيلاء الأولوية إلى النتائج والتوصيات التي يخلص إليها كل من البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية (USOAP) والبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران (USAP) وفقاً لنهج الرصد المستمر، مثل استنتاجات وقرارات المجموعات الإقليمية للتخطيط والتنفيذ والمجموعات الإقليمية للسلامة الجوية، بهدف سدّ الثغرات المكتشفة ومعالجة الشواغل البارزة في مجالي السلامة والأمن والاستفادة من فرص التحسين في كافة مجالات الطيران المدني، مع المساهمة بشكل مباشر في تحقيق أهداف الإيكاو الاستراتيجية؛

٣- **توجّه انتباه** الدول المتعاقدة إلى التعاون والمساعدة التي تقدم من خلال المشاريع شبه الإقليمية والمشاريع الإقليمية التي تنفذها الإيكاو، مثل مشاريع "برنامج التنمية التعاونية للسلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران" (COSCAP) ومشاريع البرنامج التعاوني لأمن الطيران (CASP)، وتحثّ المجلس على أن يواصل إعطاء أسبقية عالية الأولوية لإدارة وتنفيذ هذه المشاريع من خلال برنامجي **التعاون الفني** والمساعدة الفنية برنامج تنمية القدرات ودعم التنفيذ نظراً لما لها من فوائد جمة مرتبطة بها؛

- ٤- **تشجيع** الدول والهيئات غير الحكومية العاملة في مجال الطيران المدني على أن تطلب الدعم من الإيكاو، عند الاقتضاء، من خلال ما لديها من برامج وأنشطة لتنمية القدرات ودعم لدعم التنفيذ، بهدف معالجة التحديات التصدي للتحديات والفرص التي يواجهها قطاع الطيران، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة خلفتها جائحة فيروس كورونا على الطيران للتجديد بإعادة التشغيل والتعافي؛
- ٥- **تطلب** إلى الأمين العام أن يعزز تطبيق المنظمة لنهج شامل حيال أنشطة تنمية القدرات ودعم التنفيذ بغية بناء نظم رقابة قوية ومستدامة في الدول؛
- ٦- **تحث** الدول على إعطاء أولوية عالية لتدريب موظفيها الفنيين والتشغيليين والإداريين من خلال إعداد برنامج تدريب شامل، وتذكر الدول بأهمية تقديم هذا التدريب على النحو الوافي، وبالحاجة إلى تقديم الحوافز المناسبة للاحتفاظ بهؤلاء الموظفين، كل في مجال تخصصه، بعد اكتمال تدريبهم؛
- ٧- **تشجع** الدول على تركيز جهودها على تطوير مراكز التدريب الراهنة، وعلى دعم مراكز التدريب الإقليمية في منطقتها حتى توفر التدريب العالي لموظفي الطيران المدني الوطنيين كلما كان هذا التدريب غير متوفر على المستوى الوطني، وذلك من أجل النهوض بقدرة الاعتماد على الذات في الإقليم؛
- ٨- **تحث** الدول التي تتلقى التعاون الفني والمساعدة الفنية تنمية القدرات ودعم التنفيذ من خلال الإيكاو على أن تتقاضي التأخير في تنفيذ المشاريع، وذلك باتخاذ القرارات في حينها بشأن الخبراء والتدريب وشراء المكونات طبقاً لاتفاقات المشاريع؛
- ٩- **توجّه** انتباه الدول المتعاقدة إلى خدمة مشتريات الطيران المدني، وهي خدمة تقدمها الإيكاو للبلدان النامية لشراء المعدات ذات القيمة العالية من معدات الطيران المدني والتعاقد على الخدمات الفنية؛
- ١٠- **توجّه** انتباه الدول المتعاقدة وشركاء التمويل وغيرها من الجهات المعنية في مجال الطيران إلى مجموعات أدوات التنفيذ التي أعدتها الإيكاو، والتي تتيح حلاً جاهزاً للتطبيق وفعالاً وموحّداً يتضمن المواد الإرشادية والتدريب والأدوات ودعم الخبراء، ويهدف إلى تيسير تنفيذ أحكام الإيكاو وإرشاد الهيئات الحكومية من خلال إتاحة حلول تتسم بالاتساق والمرونة؛
- ١١- **تطلب** إلى جميع الدول المتعاقدة أن تشجع الخبراء الفنيين المؤهلين تماماً على التقدم بطلبات لإدراجهم في قائمة خبراء الإيكاو لإدارة التعاون الفني؛
- ١٢- **تطلب** إلى الأمين العام أن يشجّع الاستخدام الواسع النطاق لمؤشرات الأداء من أجل إجراء تقييم موضوعي لتأثير التعاون الفني والمساعدة الفنية تنمية القدرات ودعم التنفيذ في التنفيذ الفعّال للقواعد تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو؛
- ١٣- **تشجّع** الدول على الاستفادة من خدمات ضمان الجودة التي تقدمها إدارة تنمية القدرات والتنفيذ بالتعاون الفني على أساس استرداد التكاليف، للإشراف على المشاريع التي تنفذها أطراف أخرى خارج برنامج الإيكاو لتنمية القدرات ودعم التنفيذ برنامجي التعاون الفني والمساعدة الفنية في الإيكاو، بما في ذلك استعراض مدى امتثالها للقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو؛
- ١٤- **تشجّع** الدول والجهات المانحة على إدراج أعمال التقييم التالية لتنفيذ مشاريع الطيران المدني الخاصة بها وتوفير الأموال لها، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أعمال تخطيط وتنفيذ المشاريع.

التدريب على الطيران المدني

١٢-١٨ استعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 391 المقدمة من الجمهورية الدومينيكية. وأوصت الورقة بأن تحت الإيكاو الدول على تنفيذ السياسة العامة والبرامج التحفيزية لتدريب موظفي الطيران وتوفير الدعم المالي المستدام لضمان توفير أعداد كافية من المهنيين المؤهلين من أجل سلامة ونمو صناعة الطيران. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تُعد برنامجاً وطنياً لتشجيع تدريب موظفي الطيران في إطار استراتيجية مستدامة أو سياسة عامة لتلبية الحاجة المتزايدة إلى المهنيين المؤهلين في صناعة الطيران. وأكدت اللجنة أهمية هذه البرامج، مع التشديد على الحاجة إلى منح دراسية تركز على الإدماج والتنوع.

١٣-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 408 المقدمة من الجمهورية الدومينيكية، وورقة العمل A42-WP 406 المقدمة من بليز نيابة الدول الأعضاء في هيئة أمريكا الوسطى لخدمات الملاحة الجوية (COCESNA)، مع التركيز على التقدم السريع للذكاء الاصطناعي وأهميته في التدريب على الطيران. وسلطت كلتا الوثيقتين الضوء على الافتقار إلى إرشادات واضحة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في مراكز التدريب في مجال الطيران المدني لتلبية الاحتياجات من حيث الرقمنة والتشغيل الآلي، وأكدت على الحاجة إلى مناهج وأدوات تعليمية مبتكرة. واستجابة لذلك، دعمت اللجنة الإيكاو في استكشاف موارد - مثل مجموعات أدوات التنفيذ (iPACKs) ودليل تطوير التعلم الرقمي، بما في ذلك أفضل الممارسات وإرشادات الذكاء الاصطناعي - لتسهيل الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي، وهي تتظر في اعتماد تدريب معرفي وقائم على الأدلة.

١٤-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 283 المقدمة من الهند. وعرضت هذه الورقة المنظور الاستراتيجي للهند ومبادراتها الوطنية بشأن تطوير المهارات وبناء القدرات في مجال الطيران، مع التركيز على برامج التعليم والتدريب المنفذة في مجال الطيران. وشددت الهند على الطلب المتزايد على المتخصصين في مجال الطيران من جميع التخصصات، مدفوعاً بالنمو الهائل في الحركة الجوية، ودعت إلى التعاون الإقليمي والعالمي لتوسيع نطاق التدريب في مجال الطيران وتحسين جودته في إطار مبادرة الإيكاو "عدم ترك أي بلد وراء الركب". وشجعت اللجنة على توسيع عضوية برنامج التدريب المتقدم في جميع الأقاليم مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية. كما اتفقت اللجنة على أنه ينبغي للدول الأعضاء دعم البنية الأساسية الرقمية للتعليم في مجال الطيران، وتوحيد المناهج الدراسية لدورات التدريب في مجال الطيران على مستوى العالم، مع مراعاة الاحتياجات الوطنية والإقليمية، وسد الفجوة بين مناهج الدورات الدراسية وفرص العمل. وأشارت أيضاً إلى أهمية تعبئة الأموال وبرامج المنح الدراسية لتطوير المهارات لضمان تكافؤ الفرص وتوافر الأعداد الكافية من الموظفين المؤهلين.

١٥-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 393 المقدمة من كازاخستان، التي شددت على أهمية إنشاء قاعدة بيانات آمنة تتولى الإيكاو تنسيقها من أجل التبادل الطوعي للمعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن المساعدة الفنية وموارد التدريب ودعم بناء القدرات، مع عرض كازاخستان تقديم المساعدة في إعداد هيكل البيانات لهذا النظام. وأقرت اللجنة بقيمة التوسع في تبادل المعلومات لدعم المساعدة الفنية والتدريب وبناء القدرات، وشجعت، رهناً بتوافر الأموال والموارد، على إنشاء "قاعدة بيانات رقمية آمنة تتولى الإيكاو تنسيقها" من أجل جميع الجهات المعنية.

١٦-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 150 المقدمة من جمهورية كوريا، والتي أكدت على الخطر المتزايد للتهديدات الإلكترونية في مجال الطيران. ولاحظت اللجنة أن فريق خبراء الأمن الإلكتروني يقوم بوضع ونشر إرشادات ذات صلة بذلك استناداً إلى القاعدة القياسية ٤-٩-١ الواردة في ملحق الإيكاو السابع عشر - "أمن الطيران". ورأت اللجنة أنه ينبغي للإيكاو، رهناً بتوافر الأموال والموارد، أن تواصل إعداد الإرشادات والعمل بتعاون وثيق مع فريق خبراء الأمن الإلكتروني من أجل تحديد موضوعات تمهيداً لوضع برامج تدريبية موحدة جديدة للإيكاو في مجال الأمن الإلكتروني تراعي الاحتياجات الوطنية.

١٧-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 149 المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، التي سلطت الضوء على النقص في الكوادر المؤهلة في المجالات الوظيفية الرئيسية لهيئات الطيران المدني، بما في ذلك المراقبة والتنظيم والسلامة والأمن والتحقيق في الحوادث وتطبيق التكنولوجيات الجديدة. وأيدت اللجنة الإجراءات الاستراتيجية المقترحة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات التدريب وبناء القدرات والمعرفة، ودعت الإيكاو إلى توسيع نطاق فرص استخدام التكنولوجيات الرقمية المتقدمة ومنصات التدريب القائم على الكفاءة، مثل برنامج التدريب المتقدم. وشجعت اللجنة على عرض هذه الإجراءات ودعم دمجها في أطر الإيكاو الحالية، بما في ذلك برنامج الجيل القادم من المهنيين العاملين في مجال الطيران والخطة العالمية للسلامة الجوية والخطة العالمية لأمن الطيران وإطار التدريب العالمي على مجال الطيران.

١٨-١٨ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A42-WP 328 المقدمة من السلفادور باسم الدول الأعضاء في هيئة أمريكا الوسطى لخدمات الملاحة الجوية: حيث عملت بليز والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس على تعزيز السلامة التشغيلية عن طريق وضع مواصفات واضحة لبرامج التدريب القائمة على الكفاءة لمفتشي ومحققي هيئات الطيران المدني ومعالجة التحديات القائمة أمام مواءمة التدريب مع مهام محددة للمراقبة والتحقيق. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي للإيكاو أن تعزز مواصفات منسقة في مجال التدريب لتعزيز كفاءة المراقبة وإدارة التدريب الاستراتيجية والقدرات الفنية لهيئات الطيران المدني، مع ضمان الاستعداد لعمليات التدقيق والتقييم الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تسلم بضرورة وضع إطار للكفاءات ومواصفات لتدريب المفتشين والمحققين، مع مراعاة الاحتياجات الوطنية. وأشارت اللجنة على الإيكاو بوضع إطار استراتيجي بشأن الذكاء الاصطناعي لتوحيد المعايير الخاصة بتحديد وتصميم واعتماد مسارات تدريبية متميزة، رهنا بتوافر الأموال والموارد.

١٩-١٨ وأُحيط علماً بورقتي المعلومات اللتين قدمتهما الجمهورية الدومينيكية: الورقة A42-WP/183 بشأن التدريب على الإشراف على مراكز مراقبة الحركة الجوية، والورقة A42-WP/390 بشأن المسار الوظيفي لمفتشي سلامة الطيران المدني، التي ركزت على بناء مسار وظيفي منظم لمفتشي سلامة الطيران المدني، بما يتماشى تماما مع إطار الإيكاو لبناء كفاءات المفتشين ومواءمة الكفاءات على الصعيد الدولي وتعزيز المراقبة الحكومية في مجال السلامة ودعم الامتثال للبرنامج الوطني للسلامة التشغيلية ونتائج البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية. وأُحيط علماً بورقتي المعلومات اللتين قدمتهما تركيا: الورقة A42-WP/507 التي ركزت على إزالة الحدود القصوى للمدة الثابتة وتنفيذ مدة التدريب الفردية بموجب إطار التدريب والتقييم القائمين على الكفاءة، والورقة A42-WP/508 بشأن نموذج منظمة التدريب المركزية المعتمدة. وأُحيط علماً بورقات المعلومات التي قدمتها إندونيسيا: الورقة A42-WP/547 بشأن تعزيز التدريب القائم على الكفاءة من خلال مجموعات الإيكاو التدريبية مع التركيز على هدف إندونيسيا المتمثل في توحيد الكفاءات العالمية، والورقة A42-WP/548 المتعلقة بالتميز على المستوى البلاتيني في مجال التدريب وتوسيع نطاق الزمالات وتسهيل الضوء على الدور الاستراتيجي لإندونيسيا في بناء قدرات الطيران العالمية، والورقة A42-WP/549 المتعلقة بإعداد مدربين ومعدّي الدورات التدريبية والمدققين المؤهلين من قبل الإيكاو مع التركيز على التزام إندونيسيا بجودة برامج التدريب المستدامة.

٢٠-١٨ وتوصي اللجنة، نتيجة للمناقشة، بأن توافق الجلسة العامة على ما يلي:

أ) أن تواصل الإيكاو توسيع نطاق التدريب الجيد والموحد في مجال الطيران على مستوى العالم، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة الاحتياجات الوطنية والإقليمية، من خلال توسيع عضوية برنامج التدريب المتقدم وتأهيل المدربين وتعزيز التعاون العالمي؛

ب) أن تدعو الإيكاو إلى توحيد المناهج التدريبية وسد الفجوات بين مناهج الدورات الدراسية وفرص العمل، وتسهيل الاعتراف بالمؤهلات عند الانتقال من مكان لآخر وأنظمة تتقل القوى العاملة.

ج) أن تدعو الإيكاو إلى تعزيز القدرات التنظيمية ووضع برامج تدريبية جديدة للإيكاو تتناول الابتكار والبيئة الأمن والإلكتروني والمراقبة والمنصات الرقمية المتقدمة واستيعاب الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي والاحتياجات الوطنية.

د) أن تحت الإيكاو والدول الأعضاء على معالجة النقص في الموظفين الفنيين والمراقبين من خلال تخطيط القوى العاملة والمنح الدراسية وتسهيل الحصول على الفرص التدريبية دعماً لبرنامج الجيل القادم من المهندسين العاملين في مجال الطيران والخطّة العالمية للسلامة الجوية والخطّة العالمية لأمن الطيران والهدف الاستراتيجي المتمثل في " عدم ترك أي بلد وراء الركب".

— انتهى —